

## بيان مشترك

### لوزراء التجارة الخارجية بدول اتفاقية اكادير .

الرباط، 18 فبراير 2010

بدعوة من المملكة المغربية، عقد السادة الوزراء المكلفين بالتجارة الخارجية بالدول الموقعة على اتفاقية اكادير(المغرب وتونس ومصر والأردن) اجتماعهم الثاني بمدينة الرباط يومي 17 و 18 فبراير 2010،

وقد تم تنظيم هذا الاجتماع من قبل وزارة التجارة الخارجية بالتعاون مع الوحدة الفنية لاتفاقية اكادير، مسبقا يوم 16 فبراير 2010 باجتماع تحضيرى على مستوى كبار موظفي البلدان المعنية.

- وارتكز جدول أعمال الاجتماع الوزاري ليوم 17 فبراير 2010 حول المحاور التالية:
- حصيلة التعاون التجاري البيني بعد مرور ما يناهز الثلاث سنوات من دخول اتفاقية اكادير حيز التنفيذ،
  - سبل دعم التكامل والاندماج الجهوي بين دول المنطقة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.
  - الجوانب المؤسسية ذات الصلة بالاتفاقية .

وقد تم اتخاذ جملة من القرارات التي من شأنها أن تدفع هذا المسار إلى تحقيق أهدافه، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- الحرص على تيسير المبادلات والاستثمارات عن طريق تفادي المعوقات التي تحول دون تحقيق الهدف الأسمى للاتفاقية ، حيث تم بهذا الخصوص التركيز على أهمية تفعيل دور نقاط الاتصال الوطنية لمعالجة هذه المعوقات من خلال التواصل الفعال والسريع مع القطاع الخاص.
- تشجيع الاندماج الصناعي والتجاري، تماشيا مع أهداف اتفاقية اكادير، بالنسبة للشركات المحلية مهما كان حجمها، مع التركيز على أهمية استغلال نتائج الدراسات القطاعية التي تم انجازها، وتوفير الدعم الكافي لتفعيلها مع تحديد الأولويات، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص، من خلال إجراء دراسة حول سبل دعم الشركات المستعملة لمبدأ تراكم المنشأ الأورومتوسطي.
- إعداد جدول زمني مع مؤشرات أداء لتنسيق التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة والاقتصاد بدءا بتشخيص الوضع الحالي من خلال تبادل المعلومات حول إجراءات التصدير والاستيراد المعمول بها،
- الشروع في إعداد دليل المصدر للاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاقية.

وترمي هذه القرارات في مجملها إلى حث القطاع الخاص ببلداننا، لاستغلال كافة الفرص والمزايا المتاحة بالفضاء المتوسطي عن طريق المواكبة والإخبار والتوعية وتشجيع الشراكة والتحفيز.

أما جلسة يوم 18 فبراير 2010 فقد خصصت أشغالها أساسا لتدارس جميع الأفكار والتوصيات والهموم التي يطرحها ممثلو القطاع الخاص بهدف إيجاد الأرضية المناسبة وتوفير الظروف المواتية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لدولنا في جو تسوده الشفافية ويطبعه مبدأ المنفعة المشتركة.

ومن بين الأفكار والتوصيات العملية التي تمت تداولها وإصدار توصيات بشأنها مع ممثلي القطاع الخاص من البلدان المعنية، يمكن ذكر ما يلي:

- وضع خطة عملية مستقبلية لتفادي كل المعوقات التي من شأنها إعاقة التبادل التجاري وانسياب السلع
- في قطاع النسيج، تمت مطالبة الاتحاد الأوروبي منح دول اتفاقية أكادير امتياز التحويل البسيط Simple Transformation عوضا عن التحويل المضاعف Double Transformation المنصوص عليه في بروتوكول قواعد المنشأ الأوروبية كما هو معمول به مع دول غرب إفريقيا وبعض الدول الآسيوية الرائدة في مجال التصدير
- الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات دول أكادير بخصوص انعكاسات مشروع صنع ب Made in الذي تقترح بعض الدول الأوروبية العمل به على صادرات بلدان أكادير
- التخفيف من المواصفات ذات الاشتراطات العالية التي تشكل أحد العوائق المهمة أمام النفاذ إلى الأسواق الأوروبية
- إقبال المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في دول أكادير ضعيف، وذلك بالرغم من التشجيعات المقدمة
- تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة لرجال الأعمال من الدول الأعضاء في الاتفاقية